عنوان البحث:

منهجُ العلاّمة مُبارك الميلي في توظيفِ وشرحِ الأحاديثِ النّبويّةِ في كتابه: "رسالة الشّرك ومظاهره"

بقلم:

الدكتور الياسين بن عمراوي

أستاذ السنة وعلومها بقسم الكتاب والسنة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية _ قسنطينة _

البريد الالكتروني والمهني: y.benamraoui@univ-emir.dz/ yacineproff@gmail.com

ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الوطني الموسوم بـ:

الدرس التفسيري والحديثي عند علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

-الجهود والمناهج والاتجاهات -

يومي:06-2024/02/07م

كلية أصول الدين

مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة -

العنوان: منهجُ العلاّمة مُبارك الميلي في توظيفِ وشرحِ الأحاديثِ النّبويّةِ في كتابه: "رسالة الشّرك ومظاهره".

Title: The Methodology of Al-Allamah Mubarak Al-Mili in Employing and Explaining Prophetic Hadiths in His Book: "The Treatise on Shirk and Its Manifestations."

الملخص : تتناول هذه الورقة العلمية جهود ومنهج "المبارك الميلي" بالاستدلال بالأحاديث النبوية، ومسلكه في شرحها وتفريقها على الأبواب العقدية التي يعالجها في كتابة "رسالة الشرك ومظاهره"، مع بيان كيفية تنزيلها على المسائل التي عالج فيها الخرافة والدجل والبدع والشرك بمختلف أنواعه وصنوفه، وقد أثبت هذه الورقة أن للشيخ مسلكا جيدا في شرح الأحاديث من خلال بيان الغريب والترجمة بمعنى الأحاديث، وشرح الحديث بعضه ببعضه، وجمع أدلة الباب الواحد، ودفع الاشكال والتعارض المتوهم ظاهرا بين الأخبار، وقد أحسن الشيخ مبارك الميلي في الاستدلال بالأحاديث النبوية والآثار السلفية في كتابه غاية الحسن من حيث انتقاؤها وجمعها وترتيبها وتبويبها مع جودة في النقل عن الأئمة مع قوة في الاستنباط وبيان المعاني اللغوية والعرفية والشرعية من أدلة الوحيين.

Abstract: This scholarly paper examines the efforts and methodology of Mubarak Al-Mili in using Prophetic Hadiths as evidence, his approach to explaining them, and categorizing them according to the doctrinal topics he addresses in his book "The Treatise on Shirk and Its Manifestations". It elucidates how he applies these Hadiths to the issues he addresses, including superstition, charlatanism, innovations, and various types of Shirk. The paper demonstrates that Sheikh Mubarak Al-Mili has an excellent approach to explaining Hadiths by clarifying obscure terms, translating their meanings, explaining Hadiths by cross-referencing them, compiling evidence for each chapter, and resolving apparent contradictions between reports. Sheikh Mubarak Al-Mili has excelled in using Prophetic Hadiths and Salafic narrations in his book, selecting, compiling, organizing, and categorizing them with precision. He has shown proficiency in quoting from the Imams, deriving meanings, and explaining linguistic, customary, and legal significances from the scriptural evidences.

الكلمات المفتاحية: الشرح الحديثي، المبارك الميلي، منهج، السنة النبوية، الشرك ومظاهره.

Keywords: Hadith explanation, Mubarak Al-Mili, methodology, Prophetic Sunnah, Shirk and Its Manifestations.

مقدمة:

الحمد لله وحده؛ وبعد:

لما قيض الله لهذه الأمة الجزائرية جمعية العلماء المسلمين لإحيائها، كان لزاما عليها أن تجدد دينها وتعالج أمراضها وآلامها بكتاب ربها وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم، وكان أهم ما عالجته جمعية العلماء عقيدة المسلمين بمحاربة الخرافات والبدع وتثبيت توحيد ربها في قلوبهم وصدورهم، من خلال تأليف المؤلفات وتدريس العلوم، ولعل أهم مصنّفات علماء الجمعية ما كتبه العلامة مبارك الميلي في هذا الباب: **"رسالة الشّرك ومظاهره"**، فقد أبان عن عقلية فذة في تناول مسائله، وعلاج أمراض المجتمع ومخالفاته الشرعية مستدلا بنصوص الكتاب والسنة النبوية، وأخذت الأحاديث النبوية شطرا لا بأس به من الاستدلال والنظر والشرح والتنزيل على الواقع مما يدعو الباحثين وطلبة العلم إلى **دراسة منهج المبارك الميلي في طريقة توظيف السنة النبوية وشرحها؟ وهل جمعها وشرحها على طريقة الحديث الموضوعي؟ أو كان الاستدلال بها مقرونا بنصوص الكتاب العزيز في أثناء الكلام عن الشرك ومظاهره؟ وما هو مسلكه في اختيار تلك الأحاديث والآثار؟؟ ودرجتها صحة وضعفا؟ وكيف استثمرها الشيخ مبارك في تجلية الواقع وإصلاحه؟ وما هي العلوم التي استعان بها الشيخ في توضيح معاني الأحاديث النبوية ك"علم الغريب" و"مختلف الحديث ومشكله"؟.**

وكان الباعث للكتابة في الموضوع أشياء منها:

- عدم وجود دراسة أو بحث يعنى باستجلاء منهج الشيخ "المبارك الميلي" في الشرح الحديثي في كتابه رغم غزارة المادة الحديثية وكثرة النصوص النبوية والآثار السلفية.
- اختصاص كل الدراسات فيما أعلم بالعناية بالجانب التفسيري عند الشيخ أو العقدي أو الدعوي دون بيان شخصية الميلي وطريقته في توظيف النبوية النبوية والاستدلال بها على المسائل العقدية.

كما يهدف البحث إلى أمور يصبو إلى تحقيقها من بينها:

- التعريف بجهود علماء الجمعية في خدم الوحيين الكتاب والسنة وأثرهما في معالجة قضايا الأمة.

- إظهار طريقة ومنهج الشيخ مبارك الميلي في توظيف الأحاديث النبوية ثم شرحها واستجلاء معانيها ودلالاتها.

- إبراز جهود العلامة مبارك الميلي في خدمة السنة النبوية والعناية بها وبثها في عموم الناس وخاصتهم.

- تجلية اسهامات الشيخ في ربط الناس بسنة نبيهم من خلال تنزيل الأحاديث على الواقع وإصلاحه.

أما الدراسات السابقة فلم أقف على بحث بمثل هذا العنوان وبهذا البيان والايضاح فيما أحسب، وإنما وقفت على دراسة للفاضلة د. "عقيلة حسين" بعنوان "جهود جمعية العلماء المسلمين في خدمة الحديث الشريف" نشرتها دار الوعي سنة 2012، تكلمت بشكل عام ومقتضب (322-332) عن حياة المبارك الميلي، ثم عرّفت بالكتّاب من خلال إبراز مباحثه وعناوينه وتقسيماته، ثم ذكرت كثرة استدلال الشيخ بالسنة النبوية، ونبهت باختصار عن درجة تلك الأحاديث وبينت أمانته ودقته في عزو الأحاديث بألفاظها. وكان مقصد الباحثة أن تبين أصلا مهما في هذا الباب وهو عناية علماء الجمعية بالحديث النبوي، **لكنها لم تتناول جهد المبارك الميلي وعنايته الدقيقة في اختيار الأحاديث، ومسلكه في شرحها والاستدلال بها على الأبواب العقدية التي يعالجها، ولا كيفية تنزيلها الأبواب التي عالج فيه الخرافة والدجل والبدع والشرك بمختلف أنواعه وصنوفه، و لا المعارف العلمية الشرعية واللغوية التي وظفها الشيخ في ذلك كعلم "المختلف" و"المشكل" و"الغريب"**، وهذا ما سيكشف عنه هذا المقال ويبحثه.

وأكثر مادة البحث من كتاب الشيخ "مبارك"، فعليه أدرت مباحثه ومحاوره ومنه مادته العلمية؛ حيث استقرأت الكتاب واستنبطت منه عناوين أحسب أنها تخدم تلك المادة مع التركيز على التمثيل في أكثر الأحيان بعد التنظير، والإحالة إلى مواطن مشابهة لها في الحاشية حتى لا يطول البحث وتذهب مقاصده، وبعدها استعنت بالمصادر التي أحال إليها الشيخ للتأكد، ولمزيد التثبت ومبالغة في إفادة القارئ بما أهمله الشيخ أثناء الشرح والبيان، فجاءت هذه الورقة البحثية في مقدمة ومحورين ثم خاتمة هي كالآتي:

مقدمة: وفيها اشكالية البحث وأهدافه وأسباب اختياره والدراسات السابقة..

المحور الأول: منهج الشيخ مبارك الميلي في الاستدلال والحكم على الأحاديث:

المحور الثاني: منهج الشيخ المبارك الميلي في الشرح الحديثي:

خاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: منهج الشيخ مبارك الميلي في الاستدلال والحكم على الأحاديث:

لقد أخذت السنة النبوية حيزا وافرا من استدلالات الشيخ مبارك الميلي في كتابه حيث أورد جملة كبيرة منها في معرض الاحتجاج وتقرير أو نقض مسائل في العقيدة، إلا أنه سلك عدة مسالك في الباب نبينه فيما يلي:

1/ الاستدلال بالصحيح المعتبر من السنة دون الضعيف أو المنكر:

جرت عادة الشيخ الميلي أن يورد أثناء الاستدلال على المسائل العقدية الأحاديث تباعا مبتدأ بما صح منها ؛ وأعلى ما يورده ما كان في الصحيحين وهو لا يكاد يعدل عن ذلك[1] ، ثم يذكر أحاديث الكتب الأخرى كالسنن والمسند وغيرها[2]، مع نقله تصحيح أو تحسين الأئمة لها –كما سيأتي مثاله – فهذه كلها تدخل في دائرة الاحتجاج عنده إما اجتهادا أو تقليدا لغيره، لكنه يبين غالبا بتخريجها وعزوها ونقل كلام الأئمة على تلك الرواية.

فأما الضعيف المحتمل – فربما – ينزل إليه إذا ضاق المخرج كما هي عادة أهل العلم في الاحتجاج في العقائد، مما يروونه استئناسا به لا على سبيل الاحتجاج، وربما تخفّف في شرط الاعتبار أثناء الاحتجاج بالأثر، نعم قد يكون هذا غير مرضي في مثل هذه الأبواب، لكنه قد يعذر بسبب قلة العناية بفن التصحيح والتعليل في تلك الفترة الزمنية، أو استرواحا لأحكام من تقدم أو استغناء بشهرته في الكتب والمصنفات.

وأغلب ما يستدل به على وجه الاحتجاج يكون اتباعا وتقليدا لغيره في تصحيحه في الأغلب، كما في حديث" عبادة بن الصامت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيكم يبايعني على هؤلاء الآيات الثلاث ؟ ثم تلا :" قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصّاكم به لعلكم تعقلون"، حتى فرغ من ثلاث آيات، ثم قال : ومن وفى بهن آجره الله، ومن انتقص منهن شيئا فأدركه الله في الدنيا، كانت عقوبة، ومن أخره إلى الآخرة، كان أمره

[1] – ينظر رسالة الشرك ومظاهره ص: 54/56/65/66/67/69/85/92/39...

[2] – ينظر ص: 40/61/67/68/73...

إلى الله، إن شاء أخذه، وإن شاء عفا عنه"، فقد عزاه للحاكم النيسابوري **فقال:" وفي مستدرك الحاكم بسنده صحيح**"[3].

وهو كما قال – أي في عزوه – فقد أخرجه الحاكم وقال:" «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» إنما اتفقّا جميعا على حديث الزهري، عن أبي إدريس، عن عبادة «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا» وقد روى سفيان بن حسين الواسطي كلا الحديثين عن الزهري فلا ينبغي أن ينسب إلى الوهم في أحد الحديثين إذا جمع بينهما والله أعلم "[4].

2/ غزو الحكم على الأحاديث إلى أئمة الحديث :

قد قدمنا ذكر عادة الشيخ مبارك الميلي في الاستدلال والعزو أنه يبدأ بأحاديث الصحيحين أو أحدهما لأنه يغني عن الحكم عليها صحة وضعفا، أما إذا كان الحديث خارج الصحيحين فإنه يعزوه إلى اكثر المصادر المعتبرة التي خرجته، ثم يذكر تصحيح الأئمة أو تحسينهم، وربما حكم على الحديث هو بنفسه لاشتهار الحكم على الخبر أنه ليس من كلام النبوة، ومن أمثلة الأول قوله رحمه الله:" النهي عن التفسير ومحمله: وقد ورد النهي عن التفسير؛ فأخرج ابن جرير وأبو داود والنسائي **والترمذي وحسنه** عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، أنه قال: " من قال في القرآن برأيه (أو: بما لا يعلم)؛ فليتبوأ مقعده من النار"[5] .

---

[3] – ص56-57.

[4] – المستدرك على الصحيحين : (2/ 348).

[5] – ص 73. والحديث أخرجه أيضا المروزي في: تعظيم قدر الصلاة : (2/ 615)، والشاشي في المسند: (2/ 261)، تفسير ابن أبي حاتم : (5/ 1417) وعزاه السيوطي إلى عبد ابن حميد وأبي الشيخ وابن مردويه كما في الدر المنثور: (3/ 381).

تنبيه: وما تعقب به محقق الكتاب على الترمذي وعلى الشيخ المبارك بما يفهم منه أن الترمذي حسنه والصحيح أنه ضعيف تقليدا لأحمد شاكر والألباني ففيه نظر وجوابه: أن الترمذي رحمه الله قال: حسن في هذا الحديث واللفظ بعينه لأنه جاء من أوجه عن عبد الأعلى، ولم يقل فيه حسن صحيح، كما هو ثابت في نسخ الجامع ويؤكده ويؤيده نقل الأئمة كابن كثير في التفسير..

ومثال أيضا تعليقه على أثر ابن مسعود قوله: " إذا التمست الدنيا بعمل الآخرة..." حين ضعفه ففيه نظر.

وقال في حديث آخر – حذيفة بن اليمان عند: ابن أبي شيبة، وأحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي، **وصححه النووي في " رياض الصالحين** "، أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ»[6].

ومن أمثلة الثاني؛ وإن كان نادرا في الكتاب قوله: "ومما صح معناه وإن لم تصح نسبته إلى الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «لا رهبانية في الإسلام»"[7].

غير أن الشيخ يسكت في مناسبات كثيرة عن الأحاديث المخرجة في غير الصحيحين، خاصة منها الآثار عن الصحابة والتابعين، مثال ذلك سكوته عن خبر أورده ابن الجوزي عن الحسن البصري، وآخر أورده الثعالبي في تفسيره عن ابن مسعود رضي الله عنهما[8].

أما عزو تلك الأخبار والآثار إلى مصادرها وأمّات كتب الرواية كالصحيحين أو أحدهما أو الكتب الأربعة أو المسند وغيرها فيشبه أنه استعان على ذلك بثلاثة أنواع من التصنيفات : **كتب التخريج العامة كمجمع الزوائد للهيثمي[9]، وكشف الخفاء للعجلوني[10]، وكتب التفسير خاصة تفسير السيوطي الدر المنثور[11] وكتاب تفسير القرآن العظيم لابن كثير[12]، وكتب الشرح الحديثي وفي مقدمتها فتح الباري لابن حجر أحيانا،** وهذه جلها قد صرح بالأخذ والتخريج منها.

وهذا له أسبابه: منها صعوبة الوقوف على مصادر السنة مطبوعة في ذلك الوقت، ومنها أيضا مشقة البحث فيها والوصول إلى موارد الأدلة فيها لسعتها وكثرتها، ومنها أيضا الاكتفاء بثقة أولئك الناقلين عنها في هذا الباب.

لكنه رغم ذلك لم يخل كتابه من التعليق والتنبيه والاستدراك على الرواية من حيث الصنعة الحديثية في التصحيح والتعليل، ومن أمثلة ذلك قوله بعد ذكره أدلة النهي عن التمائم في أخر الباب لما أورد حديثا: "عن أبي أمامة رضي الله عنه؛ أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «ثَلَاثَةٌ مِنَ السِّحْرِ: الرُّقَى،

---

[6] – ص 92-93

[7] – ص: 40

[8] – ينظر: ص69-70

[9] – ص: 437/435/424

[10] – ينظر مثلا ص : 435/428/40/

[11] – ينظر مثلا ص: 455/356/324/266/206/113/53/41/

[12] – ينظر مثلا ص: 187/94/67/43/42

وَالتَّوَلُ، وَالتَّمَائِمُ»، رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف، قاله في " مجمع الزوائد "، **لكنه يصلح شاهداً للحديث قبله[13]". فالجملة الأخيرة ليست من كلام الهيثمي كما يفيده السياق، إنما هو من تعقيب المبارك الميلي رحمه الله.**

وإذا كان الخبر لا يصح من حيث الصنعة الحديثية لم يتكلف الشيخ الاستدلال به إنما يجريه مجرى الحكمة والمثل الذي يستفاد منه قال عقب إيراده وعزوه حديث :" معاذ بن جبل رضي الله عنه، أنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ ثَلَاثًا، وَهُنَّ كَائِنَاتٌ: زَلَّةُ عَالِمٍ، وَجِدَالُ مُنَافِقٍ بِالْقُرْآنِ، وَدُنْيَا تُفْتَحُ عَلَيْكُمْ»، وحديث عمرو بن عوف رضي الله عنه؛ أنه سمع رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول: «إِنِّي أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي مِنْ ثَلَاثٍ: مِنْ زَلَّةِ عَالِمٍ، وَمِنْ هَوًى مُتَّبَعٍ، وَمِنْ حُكْمٍ جَائِرٍ»، قال: **وإن لم تصح نسبة الحديثين إليه – صلى الله عليه وسلم –؛ لم تسقط حكمتهما، وقد قيل:**

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُو ... كُ وَأَحْبَارُ سُوْءٍ وَرُهْبَانُهَا"[14].

3/ ترتيب الأدلة المستدل بها على المسألة المبوّب عليها:

يذكر الآيات ، وبعدها يردفها بالأحاديث النبوية، كأنها – الأحاديث – تفسير وبيان بأنواعه المختلفة، وهذا ظاهر بين في جل الأبواب التي يرجى أن تكون فيها أحاديث نبوية وآيات قرآنية، وربما بوّب عليها تحت مسمى بيان السنة النبوية للمسألة، كما في المثال الآتي:

قال: "**وصف السنة للشرك**: ومن حديث أخرجه الشيخان عن ابن مسعود رضي الله عنه؛ أنه قال: يا رسول الله! أي الذنب أعظم عند الله؛ قال: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُو خَلَقَكَ».

– وعن أبي هريرة عند مسلم؛ أنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «يقول الله: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ».

– وعن ابن عباس رضي الله عنهما عند: ابن أبي شيبة، وأحمد، والبخاري في " الأدب المفرد "، والنسائي، وابن ماجه، وأبي نعيم في " الحلية "، والبيهقي في " الأسماء والصفات "؛ أن رجلًا قال للنبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ. فَقَالَ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟! قُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ».

---

[13] – ص 243-245

[14] – ص 223-225

– وعن حذيفة بن اليمان عند: ابن أبي شيبة، وأحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي، وصححه النووي في " رياض الصالحين "، أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ»[15].

ومثاله الثاني: في طريقة جمعه وترتيب أدلة السنّة النّبوية على المسألة قوله في :"أدلة سد الذرائع"، ثم ساق آيتين للدلالة على ذلك، بعدها أورد أدلة من السنة النبوية فذكر حديث عائشة في الصحيحين ، أن أم حبيبة وأم سلمة رضي الله عنهن ذَكَرَتَا لرسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كنيسة رأتاها بالحبشة فيها تصاوير،... ثم قال وفيهما عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما، أنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، ..."، وقال أيضا:" وفيهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ أنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيهِ»... "، فجعل التعرض لسب الآباء كسبهم، ولقد أصاب من قال:

إِنَّ السَّلَامَةَ مِنْ سَلْمَى وَجَارَتِهَا ... أَنْ لَا تَحِلَّ عَلَى حَالٍ بِوَادِيهَا"[16].

وفي هذا السياق والترتيب يظهر لنا طريقة ومنهج الشيخ في الاستدلال بالسنة النبوية، وهو:

أ- ترتيب الأحاديث النبوية في الباب حسب القوة والصحة فيبدأ بالصحيح ثم الذي دونه على طريقة أصحاب الحديث في مصنفاتهم في التخريج – الأصول ثم المتابعات ثم الشواهد –.

ب- يبدأ بأحاديث صاحبا الصحيح، ثم ما انفرد به أحدهما، ثم رواه أصحاب الكتب المشهورة.

ت- ترتيب أصحاب الكتب التي يعزو إليها خارج الصحيحين على الأقدم في الوفاة لا حسب الشهرة و الأهمية.

ث- الاكتفاء بتخريج الشيخين أو أحدهما للرواية في اعتبار الصحة دون عزوها إلى كتب أخرى، بخلاف لو كان الحديث خارج الصحيحين فإنه يكثر من ذكر المصادر التي خرجته، وهي طريقة بعض الحفاظ في التخريج والعزو.

4/ تقطيع واختصار الحديث من غير إخلال بمقاصده ومعانيه:

[15] – ص 92-93

[16] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 248-249)

سلك الشيخ "المبارك الميلي" مسلك بعض أصحاب الحديث في تقطيع الحديث واختصاره، وإيراد محل الشاهد منه فقط دفعا لطول الكتاب ولحصول الفائدة المرجوة بأخصر طريق حتى لا يتشتت ذهن القارئ، ويركز على موضوع الباب، ومن ذلك سوقه حديثا في فصل" **خطاب المسلم باجتناب الشرك**" قال:" وفي " الصحيحين " عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه؛ أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال وحوله عصابة من أصحابه: «بَايِعُونِي عَلَى **أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا** ... » الحديث"[17] هكذا صنع الشيخ وتمام الحديث ".. وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا؛ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ»[18].

ومثاله أيضا قوله في **شهادة القرآن**: أي شهادته على المسلم إما له أو عليه، حيث أورد حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً: «**وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ**». انتهى[19]، لكن تمام الحديث:".. الطهور شطر الإيمان، والحمدُ للهِ تملأ الميزان، وسبحان الله والحمدُ للهِ تملآن (أو تملأ) ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حُجَّة لك أو عليك؛ كلّ الناس يغدو، فبايع نفسه: فمعتقها أو موبقها"[20].

المحور الثاني: منهج الشيخ المبارك الميلي في الشرح الحديثي:

صحيح أن الكتاب ليس مصنفا في الشرح الحديثي ، ولكن سماته ومعالمه جلية في الكتاب من خلال حشد الشيخ مبارك الميلي أدلة كثيرة من السنة النبوية على طرائق مختلفة ومسالك متنوعة للاستدلال بها على المسائل العقدية، وقد تعددت مسالك الشيخ في طريقة شرحه لتلك الأخبار التي يوردها احتجاجا واستدلالا ويمكن إجمالها في ما يأتي:

1. شرح الأحاديث وبيان معانيها **ودلالاتها بالتبويب والتراجم الواضحة** التي تبين حكما أو ترشد إلى خلق أو توضح أدبا أو تنبه إلى خلل أو تحذر من مخالفة شرعية في العقيدة، وهذا ظاهر كل

[17] – رسالة الشرك ص 56

[18] – أخرجه البخاري: (1/ 64)، ومسلم: (3/ 1333).

[19] – ص 66-67

[20] – أخرجه مسلم: (203/1).

التراجم والأبواب، مع بيان العموم والخصوص، والمطلق والمقيد وهكذا في أثناء الشرح والبيان، ففي الكتاب:

أ/ **التراجم المباشرة** والفصول الواضحة كقوله: عدم منع الشهادتين من الضلال الذي ضلته الأمم ثم ذكر حديث أبي سعيد: "لتتبعن سنن .."[21].

وكقوله: ضرر السحر في الدين[22] ، وقوله: الشفاعة الشركية[23]، وقوله: وصف السنة للشرك[24]: ذم القراءة من غير عمل[25]:

ب/ **التراجم الحكمية** : النهي عن الرقية[26]، ما جاء في نفي الشفاعة[27]، لزوم النصيحة في الوعظ والإرشاد[28]، ذم الشرك[29]، وغيرها .

ج/ **شرح محتوى الترجمة : قال :"أدلة التعميم": أي: عدم تخصيص طائفة بالحكم دون طائفة إذا كان أصل وروده على أمة ، مثل عدم اختصاص أهل الكتاب باللعن إنما قد يلحق أهل الإسلام إذا فعلوا فعلهم قال رحمه الله بعد ذكره حديث عائشة وابن عباس**؛ أنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال في مرض موته: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، يحذر ما صنعوا.

قال: "فقد فهما – عائشة وابن عباس –أن اللعنة غير خاصة بأهل الكتابين، وأن المقصود تحذير المسلمين من فعلهم، حتى لا تشملهم لعنتهم، ومنزلتهما في العلم والدين منزلتهما.

وتقدم حديث أبي سعيد الخدري في سلوكنا سبيل من قبلنا في المخالفة؛ فكان الواجب أن نعتني بما نزل في غيرنا لنحفظ أنفسنا من مشابهتهم في العقائد الزائفة، والأقوال المنكرة، والأفعال الخاطئة"[30].

---

[21] – ص69

[22] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 237)

[23] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 335)

[24] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 92)

[25] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 69)

[26] – 243/

[27] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 332)

[28] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 458)

[29] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 89)

[30] – ص 85، ينظر مثاله أيضا ص 82

2. **تفسير الحديث بالحديث وشرحه بالآثار النبوية** من خلال حمل المعاني بعضها على بعض: ذكر في باب الثناء على صاحب القرآن والحديث في الدليل الثالث عشر حديث: أبي موسى الأشعري رضي الله عنه؛ أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَالأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَرِيحُهَا طَيِّبٌ. وَالَّذِي لاَ يَقْرَأُ كَالتَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَلاَ رِيحَ فِيهَا. وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ. وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي لاَ يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ، وَلاَ رِيحَ لَهَا».

ثم رواه في موضع ثان من كتاب الفضائل أيضاً بلفظ: ««الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ».

ثم قال الشيخ:" ففسرت هذه الزيادة المراد من الذي يقرأ القرآن، وأنه الذي يعمل بما دل عليه"[31].

ومن دقيق فهمه وحسن استنباطه حمله الألفاظ على المعاني التي دلت عليها أحاديث الباب كلها أو جلها من خلال جمعها تحت باب واحد حتى لا تفسر على وجه واحد أو يضيق في معناها فلا يندرج فيها جزئيات أخرى ، ومثاله ما قاله في باب: عدم منع الشهادتين من الضلال الذي ضلته الأمم ، وفي " الصحيحين " عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ أنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قبلكُمْ شبْرًا بشبرٍ وذراعاً بذراعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ تَبِعْتُمُوهُمْ». قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ! أَلْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فمن؟!».وفي رواية عن أبي هريرة: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَفَارِسَ وَالرُّومِ؟ فَقَالَ: «وَمَنِ النَّاسُ إِلَّا أُولَئِكَ»[32].

وكأنه في ايراد الرواية الثانية شرح وبيان للرواية العامة بمزيد من الزيادة والبيان.

3. **تفسير غريب الحديث والأثر**:

من أجل تقريب المعاني وايضاح دلالة ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم مما قد يستغربه القارئ أو السامع اعتنى بشرحه وبيانه، ولا تكاد تذكر لفظة غريبة في خبر أو أثر إلا شرحها وبينها، وأمثلته كثيرة منها:

أ/ نقل حديثا في "موطأ مالك " و " سنن النسائي " عن محمد بن عمران الأنصاري عن أبيه؛ أنه قال: " عدل إليَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وأنا نازل تحت سرحة بطريق مكة، فقال: ما

[31] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 66)

[32] – ص 69

أنزلك تحت هذه السرحة؛ فقلت: أردت ظلها. فقال: هل غير ذلك؛ فقلت: لا؛ ما أنزلني إلا ذلك. فقال عبد الله بن عمر: قال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الأَخْشَبَيْنِ مِنْ مِنًى (وَنَفَخَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ)؛ فَإِنَّ هُنَالِكَ وَادِيًا، يُقَالُ لَهُ: السُّرَرُ، بِهِ شَجَرَةٌ سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا» ".

قال: و (السرحة) كتمرة: شجرة طويلة ذات أغصان، و (الأخاشب): جبال مكة ومنى، و (الأخشبان) هنا: ما تحت العقبة بمنى وفوق مسجدها، و (نفخ): أشار، و (السرر) بضم السين وكسرها، و (سر) بالبناء للنائب: يحتمل أن يكون من السرة؛ أي: قطعت سرتهم هنالك، وقال مالك وابن حبيب: هو من السرور؛ أي: بشروا عندها بالنبوة[33].

ب/ قال المبارك الميلي: عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال: «رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ بْنَ لُحَيٍّ الْخُزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ». هذا لفظ البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، زاد مسلم في روايته: " وبحر البحيرة، وغير دين إسماعيل "، **و (لحي)؛ بضم ففتح، و (القصب)؛ بضم فسكون، يجمع على أقصاب، وهي الأمعاء...**[34]

وغالب ما يستظهره من شرح الغريب أخذه من فتح الفتح الباري تصريحا لكن ربما لم يصرح بذلك، قال في بيان معنى :(الدخن)؛ بفتحتين: الدغل والفساد، وعض أصل الشجرة: كناية عن مكابدة المشقة؛ كما في " فتح الباري "[35].

وكذلك يظهر جليا عناية الشيخ بالجوانب اللغوية للألفاظ الشرعية في بيان المعاني الاصطلاحية، وبيان العلاقة بين المصطلحات المتشابهة ثم تحرير محل الخلاف وبيان وجه الصواب قال مثلا:" **العبادة في اللغة:** في " المصباح ": " عبدت الله أعبده عبادة، وهي: الانقياد والخضوع، والفاعل عابد، والجمع عباد وعبدة؛ مثل كافر وكفار وكفرة، ثم استعمل فيمن اتخذ إلهاً غير الله، وتقرب إليه، فقيل: عابد الوثن والشمس وغير ذلك ".وفي " الصحاح ": " تقول: عبد بين العبودة والعبودية، وأصل العبودية الخضوع والذل، والتعبيد التذليل؛ يقال: طريق معبد، والبعير المعبد المهنوء بالقطران

[33] – ص 149-150

[34] – ص124-125

[35] – ص 55

المذلل ... والعبادة الطاعة، والتعبد التنسك ". وفي " مفردات الراغب ": " العبودية إظهار التذلل، والعبادة أبلغ منها..[36].

ثم بيّن الفرق بين العبادة والطاعة، ثم قال تحرير معنى العبادة في اللغة والشرع[37].

4. **نقل معان جليلة ونكت وفية من كلام شراح الحديث،** كالباجي في المنتقى، وابن حجر في الفتح، والزرقاني في شرح الموطأ، وغيرهم.

ومن أمثلة ذلك قال رحمه الله قال : ما جاء في التبرك: وفي" الموطأ " وكتاب الحج من " صحيح البخاري " عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه قال للحجر الأسود: " أما والله؛ إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – استلمك؛ ما استلمتك "، **هذا لفظ البخاري، وفيه نفي للتبرك،** ثم نقل عن الباجي في " المنتقى " ما خلاصته: " بيّن عمر للناس أن تقبيل ذلك الحجر إنما هو اقتداء بالرسول، وليس تعظيماً لذات الحجر أو لمعنى فيه حتى يكون من تعظيم الجاهلية أوثانها؛ لاعتقاد النفع والضر فيها "[38].

ومثاله أيضا: يظهر ذلك في شرحه لحديث أنس مرفوعا تحت فصل: نسيان القرآن: مرفوعاً: «عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَ ذَنْباً أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرآنِ أُوتيهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»، فلما نقل تقوية ابن حجر لمعناه بمجموع طرقه، أردفه بكلامه أيضا في أن ترك معاهدة القرآن يفضي إلى الجهل، والرجوع إلى الجهل بعد العلم شديد، وهو يفيد أن نسيان القرآن شامل لإهمال تلاوته ولترك تدبره، وقد عد هذا النسيان من الكبائر، كما في " الفتح " و " الزواجر "[39].

5. التعليق على أحاديث الباب الواحد بعد جمعها وسياقها وترتيبها بما يناسب معناها الاجمالي، مشيرا إلى مقاصدها ودلالاتها على معنى الباب ظاهرا، وما يمكن أن يستنبط منها أيضا ، ومن أمثلته ما قاله في الباب المتقدم ذكره بعد سوقه تلك الأحاديث قال: "**وما أطلق عليه الشرك في هذه**

---

[36] – ص 133.

[37] – ص 134. ينظر أيضا في تحديد معنى الولاية في اللغة والشرع وفي اصطلاح المتكلمين ص 185-186

[38] – 151

[39] – ص 69.

الأخبار: بعضه شرك صريح، وبعضه ذريعة إليه فنهى عنه حياطة للتوحيد وصيانة له، والأخبار في هذا المعنى كثيرة، ومن يرد الله به خيراً، يهتد ببعض ما ذكرنا، {وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ} [الحج: 18]، {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: 4]."[40].

6. تقديم شرح المسألة وبيانها والإحالة على أسبابها العقلية قبل النقلية، على النص المستدل به كالكشف عن شبه المعاندين في الشرك والضلالة ، وهذا الذي ذهب إليه الشيخ يدل على حسن فقهه للواقع بتقديم الحجاج العقلي أحيانا ثم الإتيان بدليله المبين له فيكون وقعه في النفس أشد، قال رحمه الله وهو يجيب عن مطاعن المشاغبين الذين يستخفون بالشرك وأنواعه وكذلك حين قالوا إن علماء الجمعية جاؤوا بدين وفهم جديد أخذوه عن ابن تيمية، قال مجيبا:"... **وما جعل العوام يستخفون بما وقعوا فيه من الشرك الجلي إلا الاعتياد، وجبن جل العلماء عن الجهر بالإرشاد، والعادة– كما يقال– طبيعة ثانية، والإسرار بالعلم إقبار له،** ففي كتاب العلم من " صحيح البخاري ": أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن حزم: " انظر ما كان من حديث رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –؛ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء "، ولا تقبل إلا حديث النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرّاً""[41].

7. الجمع بين الروايات والآثار عن الصحابة المتعارضة من حيث الظاهر في بيان الآيات القرآنية، أو في تعارض الأحداث والروايات التاريخية[42] فقد وجه الاختلاف بينها على نحو يجلي المعنى ويذهب عنها الإشكال والتضارب، ومن أمثلة ذلك لما نقل عن بعض الصحابة في معنى قوله تعالى:" {وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا} [نوح: 23]. " قال رحمه الله:" الجمع بين الأخبار في منشأ الشرك: وبين بعض هذه الروايات اختلاف من أربع جهات:

[40] – ص 95.

[41] - رسالة الشرك ومظاهره (ص: 97).

[42] – ينظر مثلا في باب: الجمع بين الأخبار في ابتداع وثنية العرب، ص127.

إحداها: هل الذين مع ود أبناء له أم إخوة له؟ وليس لهذا الاختلاف أهمية؛ فإن العهد بعيد، والأعلام قد تتعدد، والمقصود على كل حال متحد.

ثانيتها: هل حدوث الأصنام وقع على عهد نوح كما تصرح به الرواية الثانية؟ أم قبله كما هو ظاهر الروايتين بعدها؟ ويمكن الجمع بأن من سميت بهم تلك الأصنام سابقون على نوح، وتسمية الأصنام بهم تأخرت إلى زمنه، فترجع الروايتان الثالثة والرابعة إلى الثانية، ولك أن ترجع الثانية إلى ما بعدها، بأن حدوث الأصنام كان قبل نوح، وإنما أضافته الرواية الثانية إلى عهده لما كان هو الذي عاب الأصنام وقبحها، وهذا الاحتمال الثاني أقرب؛ لأن الإرسال لإنكار الشرك إنما يكون بعد ذيوعه وانتشاره في الأمة وطول عهدهم بالتوحيد، ويتأيد ذلك بشدة إصرارهم عليه، مع لبث نوح في محاربته ألف سنة إلا خمسين عاماً.

ثالثتها: هل ابتداع التماثيل من برور الأبناء بالآباء كما في الرواية الثانية، أم من ولوع المريد بشيخه كما في الرواية الثالثة؟ وليس هذا من الاختلاف المتعارض، إذ يمكن حدوثه من الفريقين مجتمعين أو متعاقبين.

رابعتها: نسبة هذا الابتداع إلى الناس تارة، وإلى إبليس أخرى، وإلى شيطان في صورة إنسان في رواية.

وكل ذلك من اختلاف العبارات الذي لا يختلف به المعنى، فإن شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً"[43].

وخلاصة ما تقدم يظهر لنا أن الشيخ مبارك له عناية تامة بشرح الأحاديث التي يوردها في أبواب العقائد إما تقريرا أو نقضا للعقائد الزائفة، مع حسن الاستنباط واختيار الكلام الدال على المعنى المراد تقريره، مع سلوك مسلك الأئمة النظار والعلماء الكبار في بيان الغريب ووضوح المعاني من غير تكلف ولا تعسف في ذلك.

[43] – رسالة الشرك ومظاهره (ص: 116)

خاتمة : وفي ختام هذا البحث يمكن رصد النتائج الآتية:

أولا: أثبت البحث أن علماء جمعية المسلمين لها عناية تامة بالأحاديث النبوية استدلالا واحتجاجا فهي المصدر الأساس عندهم مع القرآن العظيم.

ثانيا: لقد أحسن الشيخ مبارك الميلي في الاستدلال بالأحاديث النبوية والآثار السلفية في كتابه غاية الحسن من حيث جمعها وترتيبها وتبويبها على المسائل العقدية.

ثالثا: أثبت البحث أن الشيخ مبارك الميلي سلك مسلك الأئمة في شرح وبيان معاني الأحاديث النبوية من غير تعسف ولا تمحل في الاستدلال.

رابعا: عالج الشيخ مبارك الميلي في كتابه هذا أمراضا عقدية وصحح أوهاما خطيرة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار الماضية الصحيحة.

خامسا: كان من منهج الشيخ مبارك الاستدلال بصحيح السنة النبوية، ولا ينزل إلى الضعيف المعتبر والمحتمل إلا إذا ضاق عليه المخرج ولم يجد في الباب غيره، وربما استدل بالضعيف المنكر أحيانا مع العزو والإحالة إلى مظانه.

سادسا: كان الشيخ مبارك الميلي أمينا متقيدا بقواعد البحث النزيه والموضوعية التامة في النقل والعزو والاستنباط من غير تغرير بالقارئ أو تدليس عليه.

سابعا: أثبت الشيخ ملكة قوية في حسن النقل عن الأئمة ومع البراعة في توظيف الأحاديث النبوية مع قوة في الاستنباط وبيان المعاني اللغوية والعرفية والشرعية من أدلة الوحيين.

ثامنا: سلك الشيخ مسلكا جيدا في شرح الأحاديث من خلال بيان الغريب والترجمة بمعنى الأحاديث، وشرح الحديث بعضه ببعضه، وجمع أدلة الباب الواحد، ودفع التعارض بين الأخبار المتعارضة ظاهرا، وغير ذلك مما سبق بيانه وشرحه.

تم بحمد الله

قائمة المصادر والمراجع:

1. تعظيم قدر الصلاة: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: 294هـ): د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي: مكتبة الدار – المدينة المنورةالطبعة: الأولى، 1406.
2. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) المحقق: أسعد محمد الطيب: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة – 1419 هـ
3. الجامع الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي تحقيق : د. مصطفى ديب البغا: دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت الطبعة الثالثة ، 1407 - 1987
4. جهود جمعية العلماء المسلمين في خدمة الحديث الشريف: "عقيلة حسين" ، دار الوعي سنة 2012.
5. الدر المنثور في التفسير بالماثور: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت : (911هـ)تحقيق : مركز هجر للبحوث: دار هجر – مصر: [1424هـ . 2003م]
6. رسالة الشرك ومظاهره: مبارك بن محمد الميلي الجزائري (المتوفى: 1364هـ)، تحقيق وتعليق: أبي عبد الرحمن محمود: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى (1422هـ - 2001م)
7. السنن: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
8. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيع تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 - 1990
9. مسند الشاشي: لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت : 335): د. محفوظ الرحمن زين الله: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة لطبعة : الأولى ، 1410
10. المسند الصحيح (صحيح مسلم): مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
11. المنتقى شرح الموطإ: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ): مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332 هـ